معنى الكل لو لان ذلك معناه الاصطلاحي لا اللغوي فان معناه في اللغة ما يقوم بذاته اي بنفسه لا بغيره بدليل قولهم
هذا اجسم من ذلك قد عرفت ضعف هذا الدليل وان الواجب عطف على ان معنى العرض لو تركب فاجزاؤه
اما ان يتصف بصفات الكمال فيلزم تعدد الواجب والا فيلزم التناقض والحدوث في ذاته قوله وان الواجب
الخ دليل على عدم كونه متبعضا ومتجزيا وفيه شيء لانه لا يتصف بشيء منها بل المتصف الكل لا الاجزاء فلا
يلزم تعدد الواجب قلنا اذا اردت بصفات الكمال وجود الاجزاء على ما ينبغي لا نم انه يلزم منه تعدد الواجب
ولو اردت بصفات الكمال القدرة والعلم وغيرهما من الصفات الثمانية فلا نم انه لو تقدم هذه الصفات في الاجزاء
يلزم النقص لان نقص الجزء لا يلزم نقص الكل لم لا يجوز ان يحصل من اجتماع الاجزاء الناقصة كمال الكل كما انه يحصل
من اجتماع الشعرات قوة للجمل المركب منها ليست في كل واحد منها وايضا هذا دليل على انه ليس بمصور ولا بمشكل اما
ان يكون على جميع الصور والاشكال والكيفيات والالوان والطعوم والرائحة والحرارة والبرودة وغير ذلك
فلزم اجتماع الاضداد او على بعضها وهي مستوية الاقدام في افادة المدح لثبوتها والنقص لعدم ثبوتها وفي عدم
دلالة المحدثات عليه يعني مستوية الاقدام في عدم دلالة المحدثات على كون الواجب مقتضيا لبعض الصور دون
بعض وببعض الاشكال دون بعض يلزم الترجيح بلا مرجح فيفتقر الى المخصص ويدخل تحت قدرة الغير
فيكون حادثا يرد المنع ههنا بان يقال لم لا يجوز ان يكون المخصص نفس ذاته ولم يدخل تحت قدرة الغير بخلاف مثل العلم
والقدرة هذا اشارة الى جواب ما يقال وهي انتم قلتم او على بعضها يلزم الترجيح بلا مرجح لانها مستوية الاقدام
في افادة المدح والنقص وهذا القول منقوض بالصفات وهي الواحد والحي الخ قلنا في هذه الصفات مرجح فانهما
اي العلم والقدرة من صفات كمال يدل المحدثات على ثبوتها كما مر من ايجاد العالم على هذا النمط البديع لا يكون بدون العلم
والقدرة وغيرهما واضدادهما اي العلم والقدرة صفات نقصان لا دلالة للمحدثات على ثبوتها اي على ثبوت
اضدادها لانها تعليل بقوله لا على ما ذهب اليه المشايخ تمسكات ضعيفة وقد بينا ضعفها في اثبات القدرة فيما سبق
ولا يسبقها يفيدها توهين اي تضعيف عقائد الطالبين توسيع مجال الطاعنين زعما منهم اي من الطاعنين ان تلك
المطالب العالية اي الصفات السلبية على امثال هذه الشبهة الواهية واحتج المخالف منهم الكرامية ذهبوا الى

كونه

نسخة: فلا نسلم انه لو انعدم هذه الصفات في الاجزاء

الظاهرة

كونه في الجهة لكون الاجسام فيها بحيث يشار اليه بانه هناك بالنصوص الظاهرة في الجهة والجسمية والصور والجوارح في الجهة
كقوله تعالى الرحمن على العرش استوى والصورة كقوله خلق آدم على صورته ورأيت ربي في ليلة المعراج على صورة
املح والجوارح كقوله بل يداه مبسوطتان وقوله خلقت بيدي وقوله قلب المؤمن بين اصبعين من اصابع
الرحمن وقوله ان الله تعالى يضحك على اوليائه حتى يبدو نواجذه وهذه الآية والاحاديث كلها تدل على
الجسمية بظواهرها فالم يقل ولو ذكرت التأويلات في الآيات والاحاديث المروية في هذا الباب لطال
الكلام وفات المرام وكثر الملام والجواب الجامع الشامل للجميع ان يقال ان الادلة السمعية المحتملة
لا تعارض الادلة المحكمة بل يجب حمل المحتملات على المحكمات التي هي اصل الكتاب بان كل موجود فرضا لا بد
ان يكون احدهما متصلا بالآخر مماسا له او منفصلا عنه مباينا في الجهة والله تعالى ليس حالا ولا محلا للعالم
فيكون مباينا في جهة متحيز فيكون جسما او جزء جسم مصورا متناهيا قوله وبان كل موجود فرضا الخ دليل
عقلي على انه تعالى جسم ومصور والجواب عن الدليل العقلي ان ذلك وهم محض وحكم على غير المحسوس باحكام
المحسوس اي العالم والادلة القطعية قائمة على التنزيهات هذا جواب عن الدليل النقلي فيجب ان يفوض علم
النصوص الدالة على الجهة والجوارح بحسب الظاهر الى الله تعالى على ما هو دأب السلف ايثارا اي اختيارا
مفعول له بقوله ان يفوض للطريق الاسلم وانما كان اسلم لسلامته بالكلية عن الاعتبار بغير المراد فيلزم
التزيغ وتشويش العقيدة على من لا يسرع عقله لدقائق التأويلات وبدائع الاستعدادات وهو الواقف في
قوله تعالى وما يعلم تأويله الا الله او يأول بتأويلات صحيحة على ما اختاره المتأخرون التأويل من تأولت
الشيء صرفت ورجعت وهو انكشاف دليل يصير المعنى به اغلب على الظن من المعنى الظاهر دفعا مفعول له
لقوله على ما اختاره المتأخرون دفعا لمطاعن الجاهلين وجذبا اي منعا لمعارضين القاصرين عن ادراك
الحقائق سلوكا مفعول او يؤول للسبيل الاحكم لاحكام اساس الدين عن تطرق ميل الى الظواهر
تبادر منها الى الفهم ما لا يمنع ان يكون مرادا بانه يصلح بذلك وهو الموافق لعطف قوله والراسخون على الله تعالى
والاول اولى بالنسبة الى العامة والثاني احق بالقياس الى الخاص فان الادلة النقلية لا تعارض

اي التفويض الى الله تعالى

اي التأويل الصحيح

اصبعين

اي منعا لمعارضين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)